

**الموضوع: وثيقة مقترحات مطالب اتحاد المصريين في أوروبا إلى الحكومة المصرية
«من الرعاية إلى الشراكة الوطنية»**

السيد الدكتور/ بدر عبد العاطي

وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج

تحية طيبة.... وبعد،

يتشرف اتحاد المصريين في أوروبا بتقديم وثيقة مقترحات ومطالب بشأن المغتربين المصريين، أملين أن تلقي العناية الكافية كما تعودنا منكم، حيث أننا في اتحاد المصريين في أوروبا لا ندخر جهداً للإسهام في ربط المغتربين بوطنهم الأم مع التركيز على الجيل الثاني والثالث لتحويلهم إلى قوة عالمية كبيرة تخدم المصالح الاستراتيجية لمصر.

ونحن في اتحاد المصريين في أوروبا، وفي إطار مشاوراتنا واجتماعاتنا بمقرنا بلندن، قررنا توجيه مقترحاتنا التي تم صياغتها في اجتماعنا الأخير إلى سيادتكم قبل النشر، راجين أن تحدث التأثير الإيجابي لديكم.

مع خالص تحياتي واحترامي وتقديري

الدكتور/ عصام عبد الصمد

رئيس إتحاد المصريين في أوروبا



تحريراً في 2026/8/22

وثيقة مقترحات مطالب اتحاد المصريين في أوروبا إلى الحكومة المصرية «من الرعاية إلى الشراكة الوطنية»

مقدمة

نحن أعضاء اتحاد المصريين في أوروبا، بمختلف أجيالنا وتخصصاتنا ودول إقامتنا، نؤكد اعتزازنا بانتمائنا إلى وطننا الأم، وحرصنا على استمرار علاقتنا بمصر والمساهمة في تنميتها والدفاع عن مصالحها وصورتها ومكانتها في العالم. وانطلاقاً من ذلك، فإننا نطرح هذه الوثيقة باعتبارها إطاراً موحداً للمطالب والأولويات التي نرى ضرورة العمل عليها، بحيث تنتقل العلاقة بين الدولة والمصريين بالخارج من مفهوم الرعاية والخدمات فقط إلى مفهوم الشراكة الوطنية الكاملة.

أولاً: الحقوق والمواطنة:

- (1) إنشاء منظومة مؤسسية دائمة للمصريين بالخارج
إنشاء آلية وطنية دائمة تكون مسؤولة عن متابعة قضايا المصريين بالخارج بين المؤتمرات السنوية، مع تحديد مسؤوليات واضحة لكل وزارة وجهة حكومية.
- (2) إنشاء مجلس استشاري للمصريين بالخارج
تشكيل مجلس استشاري منتخب أو ممثل بصورة عادلة عن مختلف القارات والدول والأجيال والتخصصات، تكون مهمته تقديم المشورة للحكومة في السياسات المتعلقة بالمصريين بالخارج.
- (3) تعزيز التمثيل السياسي للمصريين بالخارج
دراسة آليات أكثر فاعلية لتمثيل المصريين بالخارج في مجلس النواب، بما يتناسب مع حجمهم ودورهم الاقتصادي والاجتماعي.
- (4) تسهيل ممارسة الحق الانتخابي
تطوير التصويت الإلكتروني أو أي آليات آمنة أخرى، متى سمحت الأطر الدستورية والقانونية والتقنية بذلك، وتقليل الإجراءات التي تحول دون مشاركة المصري بالخارج.

ثانياً: الخدمات القنصلية

- (5) «القنصلية الرقمية»
استكمال تحويل الخدمات القنصلية إلى منظومة رقمية متكاملة، بحيث يستطيع المواطن تقديم الطلب ودفع الرسوم ومتابعة المعاملة إلكترونياً قدر الإمكان، وقد بدأت الدولة بالفعل في هذا الاتجاه، وأعلنت في 2026 عن المرحلة الأولى.
- (6) تحديد مدة قصوى لكل خدمة
إعلان زمن قياسي ملزم لكل معاملة، مثل جواز السفر، شهادة الميلاد، التوكيلات، التصديقات وغيرها، مع إتاحة خدمة متابعة الطلب.
- (7) زيادة الطاقة القنصلية
زيادة عدد الموظفين والبعثات والمكاتب المتنقلة في الدول ذات الكثافة المصرية، خصوصاً في الدول التي يضطر فيها المواطن إلى السفر مئات الكيلومترات للوصول إلى القنصلية.

(8) توحيد الرسوم والإجراءات

إنشاء صفحة رسمية موحدة توضح الرسوم والمستندات المطلوبة لكل خدمة في كل دولة.

ثالثاً: الوثائق والجنسية والتجنيد

(9) تسهيل استخراج وتجديد جوازات السفر

تقليل المدة والتكلفة والإجراءات، وتوسيع إمكانية استلام الوثائق بالبريد الآمن.

(10) ملف التجنيد

توسيع المبادرات الخاصة بتسوية الموقف من التجنيد، ووضع نظام دائم وواضح بدلاً من الاعتماد على مبادرات مؤقتة.

(11) تسهيل معاملات الجنسية والأحوال المدنية

توفير آلية إلكترونية واضحة لاستخراج شهادات الميلاد والزواج والوفاة والقيّد العائلي وغيرها، وربطها تدريجياً بقواعد البيانات الحكومية.

رابعاً: الضرائب والجمارك والسيارات

(12) استقرار القواعد الجمركية

مطالبة الحكومة بإعلان قواعد مستقرة وواضحة بشأن الجمارك والهواتف والسيارات، وتجنب التغييرات المفاجئة التي تربك المصري المقيم بالخارج.

(13) تطوير مبادرة سيارات المصريين بالخارج

استمرار المبادرة بصورة أكثر بساطة وشفافية.

(14) نظام جمركي وضريبي موحد للمصريين المقيمين بالخارج عند دخول مصر

إنشاء دليل موحد يوضح جميع الالتزامات الجمركية والضريبية عند دخول مصر، بما يمنع اختلاف التفسير من منفذ إلى آخر.

خامساً: الاستثمار والاقتصاد

(15) إنشاء «منصة استثمار المصريين بالخارج»:

منصة رسمية تعرض المشروعات الاستثمارية الموثوقة، وتوضح رأس المال المطلوب والعائد المتوقع والإجراءات والمخاطر والجهة المسؤولة.

(16) حوافز استثمارية حقيقية

منح المستثمر المصري بالخارج مزايا تنافسية في الأراضي والمناطق الصناعية والمشروعات القومية، مع إجراءات تأسيس مبسطة.

(17) حماية المستثمر المصري بالخارج

إنشاء وحدة متخصصة لحل مشكلات المستثمرين المصريين بالخارج مع الجهات الحكومية، بمدة زمنية محددة للرد.

(18) تحويل التحويلات إلى استثمارات

تشجيع المصريين بالخارج على توجيه جزء من تحويلاتهم إلى صناديق استثمار أو مشروعات إنتاجية، بدلاً من اقتصر استخدامها على الاستهلاك أو شراء العقارات.

سادساً: البنوك والتحويلات المالية

(19) حساب بنكي مصري من الخارج

تمكين المصري من فتح وإدارة حسابه البنكي في مصر عن بُعد، وفق الضوابط المصرفية، دون الحاجة إلى زيارة مصر لإنجاز الإجراءات الأساسية.

(20) خفض تكلفة التحويلات

التوسع في التحويلات الإلكترونية الآمنة.

(21) خدمات مصرفية خاصة للمصريين بالخارج

طرح حزمة مصرفية متكاملة تشمل الادخار والاستثمار والتمويل العقاري والتأمين والخدمات الرقمية، وقد بدأت الدولة بالفعل في هذا الاتجاه.

سابعاً: التعليم وأبناء المصريين بالخارج

(22) منظومة موحدة لتعليم أبناء المصريين بالخارج

تطوير برامج تعليمية مصرية رقمية متاحة لأبناء المصريين بالخارج، خاصة في اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والثقافة المصرية.

(23) تسهيل معادلة الشهادات

إنشاء نظام إلكتروني سريع وشفاف لمعادلة الشهادات الأجنبية.

(24) الجامعات المصرية

زيادة وتطوير المزايا المخصصة لأبناء المصريين بالخارج في الجامعات المصرية، وإتاحة مسارات إلكترونية للتقديم والمتابعة.

ثامناً: الجيل الثاني والثالث

(25) «مصر لأبنائنا في الخارج»

[مصر تملك سلاح قوي لم تستعمله بعد، وهو الجيل الثاني والثالث من المصريين في الخارج]

وهذا يتم عن طريق تحويل شعار (كيف نحافظ على الجيل الثاني والثالث كمصريين؟)، واستبداله بشعار آخر وهو (كيف نحول الجيل الثاني والثالث إلى قوة استراتيجية عالمية؟) والتي عملت به كل الدول التي استفادت من مواطنيها في الخارج.

فعلي الدولة تحويلهم إلى قوة استراتيجية بالتعاون مع المجتمع المدني المصري الموجود في الخارج، بكل صدق وشفافية، وبناء شبكة نفوذ مصرية، قانونية، مهنية، مدنية، عالمية، تستطيع أن تجعل المصريين في الخارج أكثر تأثيراً في الاقتصاد، والسياسة، والإعلام، ومراكز الأبحاث، والتعليم، وصناعة القرار في العالم، ونأخذ مثال الحكومة البريطانية الحالية والتي بها خمس وزراء غير بريطانيين؛

- وزيرة الخارجية الباكستانية المسلمة.
- وزير الخارجية البولندي.
- وزيرة الثقافة والإعلام الهندية
- وزيرة الطاقة الليبيرية وكانت لاجئة
- وزير الدولة للذكاء الاصطناعي الهندي.

تاسعاً: الكفاءات المصرية في الخارج

(26) قاعدة بيانات وطنية للكفاءات المصرية

إنشاء قاعدة بيانات اختيارية ومحدثة للعلماء والأطباء والمهندسين ورجال الأعمال والأكاديميين والخبراء المصريين بالخارج.

(27) برنامج «خبرات مصر العالمية»

إتاحة فرص للكفاءات المصرية بالخارج للمشاركة في:

- الجامعات المصرية.
- المشروعات القومية.
- التدريب.
- الاستشارات.
- نقل التكنولوجيا.
- البحث العلمي.
- تطوير المؤسسات.

عاشراً: حماية المواطن المصري بالخارج

(28) وحدة حماية ومساندة قانونية

إنشاء نظام أكثر تنظيماً لتقديم المساعدة القنصلية والقانونية للمواطن المصري الذي يواجه أزمة في دولة الإقامة، خصوصاً في حالات:

- الاحتجاز.
- الحوادث.
- النزاعات العمالية.
- الأزمات الأمنية.
- الكوارث.
- الحروب والطوارئ.

حادي عشر: العمل والرعاية الاجتماعية

(29) استراتيجية وطنية للعمالة المصرية بالخارج

إنشاء منظومة متكاملة تبدأ من التدريب والتأهيل قبل السفر، مروراً بالتعاقد، وحتى الحماية أثناء العمل، مع فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية.

(30) مظلة متكاملة للتأمين والرعاية الاجتماعية

تطوير التأمين الصحي والاجتماعي والتأمين ضد الحوادث للمصريين بالخارج وأسرههم.

آلية تنفيذ الوثيقة

حتى لا تتحول المطالب إلى «توصيات مؤتمر» تنتهي بانتهاؤ المؤتمر، نقترح إنشاء: «اللجنة الوطنية لمتابعة مطالب المصريين بالخارج» وتضم ممثلين عن:

- وزارة الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج
- وزارة المالية
- وزارة الداخلية
- وزارة الدفاع
- وزارة التعليم العالي
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة العمل
- وزارة الإسكان
- وزارة الاتصالات
- البنك المركزي
- مصلحة الجمارك
- ممثلين منتخبين أو ممثلين عن الجاليات المصرية بالخارج.

وتلتزم اللجنة بـ:

1. تحويل المطالب الثلاثين إلى خطة تنفيذية.
2. تحديد الجهة المسؤولة عن كل مطلب.
3. تحديد موعد التنفيذ.
4. تحديد الميزانية المطلوبة.
5. تحديد مؤشر قياس الأداء.
6. إصدار تقرير نصف سنوي.
7. نشر نسبة الإنجاز أمام المصريين بالخارج.
8. إدراج المطالب غير المنفذة في جدول أعمال المؤتمر السنوي التالي.

الرسالة الأساسية للوثيقة

المصري في الخارج لا يريد امتيازات استثنائية؛ وإنما يريد دولة حديثة تجعل التعامل معها سهلاً، واضحاً، سريعاً، ومستقراً، وتتعامل معه باعتباره شريكاً في الوطن والتنمية.
ومن ثم فإن الهدف النهائي ليس فقط «خدمة المصريين في الخارج»، وإنما بناء «قوة مصرية عالمية» تضم الملايين من المصريين وخاصة الجيل الثاني والثالث، في مختلف دول العالم، وتحول الانتماء إلى الوطن إلى طاقة اقتصادية، وعلمية، وثقافية، واستراتيجية، ودبلوماسية لمصر.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير...

الدكتور/ أحمد سمير خير الله
الأمين العام لإتحاد المصريين في أوروبا



الدكتور/ عصام عبد الصمد
رئيس إتحاد المصريين في أوروبا

تحريراً في 2026/8/22